للاستخدام الرسمي فقط

94767 v1

R2015-0089 – البنك الدولي

IDA/R2015-0118 - المؤسسة الدوليّة للتنمية

IFC/R2015-0119 – مؤسسة التمويل الدوليّة

MIGA/R2015-0028 – وكالة ضمان الاستثمار المتعدّدة الأطراف

7 أيار/مايو 2015

تاريخ الانتهاء: الجمعة في 29 أيار/مايو 2015، عند الساعة السادسة مساءً.

موجّه من: أمانة شؤون مجموعة البنك الدولي

**العراق**

**مراجعة الأداء والاستفادة من تجارب استراتيجيّة الشراكة**

1. تجدون ربطًا مراجعة الأداء والاستفادة من تجارب استراتيجيّة الشراكة المشتركة IBRD/IDA/IFC/MIGA للعراق للفترة الماليّة الممتدّة بين 2013 – 2016.

2. يتمّ توزيع هذه المراجعة على أساس غياب الاعتراض عليه. يُمكن لأحد المدراء التنفيذيين أن يُقدّم بيانًا خطيًّا، أو أن يطلب نقاشًا، أو أن يطلب تمديدًا لتاريخ الإنتهاء من خلال نظام المركز الالكتروني. وفي غياب أي طلب أو اعتراض من غالبيّة المدراء التنفيذيّين المصوِّتين عند انتهاء ساعات العمل في تاريخ الانتهاء المُشار إليه أعلاه، تتم الإشارة في محضر اجتماع تالٍ للمدراء التنفيذيّين إلى أنّ المدراء التنفيذيّين أحيطوا علمًا بمراجعة الأداء والاستفادة من تجارب استراتيجية الشراكة مع البلد.

3. ناقش المدراء التنفيذيّون أخيرًا استراتيجيّة الشراكة المشتركة IBRD/IDA/IFC/MIGA للعراق في 18 كانون الأول/ديسمبر 2012 (R2012-0250/1 (IDA/R2012-0291/1، IFC/R2012-0379/1، MIGA/R2012-0075/1) وتمّ توزيع ملخّص الرئيس على شكل (SU2012-0036 (IDA/SU2012-0038، IFC/SU2012-0037، MIGA/SU2012-0013).

4. يرجى توجيه الأسئلة حول هذه الوثيقة إلى: البنك الدولي – السيدة مايستيرا (المقسّم: 39629)، السيد بو جودة (بغداد: 5257+3020)؛ مؤسسة التمويل الدوليّة – السيد بدر (بغداد: 5257+3030)، السيدة غونيسيكيري (المقسّم: 81299)، ووكالة ضمان الاستثمار المتعدّدة الأطراف – السيد بربور (المقسّم: 37349).

التوزيع:
المدراء التنفيذيّون والمناوبون
الرئيس
رئاسة مجموعة البنك الدولي
نوّاب الرئيس، البنك الدولي، ومؤسّسة التمويل الدوليّة، ووكالة ضمان الاستثمار المتعدّدة الأطراف
المدراء ورؤساء الأقسام، البنك الدولي، ومؤسّسة التمويل الدوليّة، ووكالة ضمان الاستثمار المتعدّدة الأطراف
الأمانة، صندوق النقد الدولي

*ملاحظة: توزيع هذه الوثيقة مُقيَّد ولا يستخدمها متلقّوها إلا في إطار أداء واجباتهم الرسميّة. فلا يُمكن الكشف عن محتواها من دون إذن من مجموعة البنك الدولي.*

**وثيقة من مجموعة البنك الدولي**

**للاستخدام الرسمي فقط**

**التقرير رقم 94767- IQ**

**البنك الدولي للإنشاء والتعمير**

**المؤسسة الدوليّة للتنمية**

**مؤسسة التمويل الدوليّة**

**وكالة ضمان الاستثمار المتعدّدة الأطراف**

**مراجعة الأداء والاستفادة من تجارب استراتيجيّة الشراكة**

**لجمهوريّة العراق**

**للفترة الماليّة الممتدة بين 2013-2016**

1 أيار/مايو 2015

وحدة إدارة البلد في العراق / منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
مؤسّسة التمويل الدوليّة / منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
وكالة ضمان الاستثمار المتعدّدة الأطراف / منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

*ملاحظة: توزيع هذه الوثيقة مُقيَّد ولا يستخدمها متلقّوها إلا في إطار أداء واجباتهم الرسميّة. فلا يُمكن الكشف عن محتواها من دون إذن من مجموعة البنك الدولي.*

سعر الصرف الحالي

العملة: الدينار العراقي

دولار أميركي = 1240 دينار عراقي (في 9 آذار/مارس 2015)

السنة الماليّة

1 كانون الثاني/يناير – 31 كانون الأول/ديسمبر

**كلمة شكر**

أَعدّ تقرير مراجعة الأداء والاستفادة من تجارب استراتيجية الشراكة مع جمهورية العراق فريق مختص بقيادة روبرت بو جودة وتحت إشراف مدير إدارة الشرق الأوسط فريد بلحاج. وكان فريق مؤسسة التمويل الدوليّة بقيادة زياد بدر وفريق وكالة ضمان الاستثمار المتعدّدة الأطراف بقيادة بول بربور.

يُرحّب الفريق بالتعليقات والمدخلات من المراجعين الأقران: ستيفين نديويغا Stephen Ndegwa، مدير العمليّات، SACKB؛ وسبيريدون ديميتريو Spyridon Demetriou، كبير موظّفي العمليّات، GCFDR؛ وطوماس جايمس جايكوب Thomas James Jacob، مسؤول البلد الأساسي – مؤسّسة التمويل الدوليّة، بيروت.

يضمّ الفريق الأساسي المشترك لمراجعة الاستفادة من التجارب والأداء بيلار مايستيرا Pilar Maisterra، وجانيت ميناتيلّي Janet Minatelli، وماري أونيس باروزو Mary Eunice Barroso، وسيما كنعان Sima Kanaan، وحسام بايدس Husam Beides، وحنين سيّد Haneen Sayed، وبيتر موسلي Peter Mousley، وكافين كاري Kevin Carey، وسيبال كولاكسيز Sibel Kulaksiz، وريم كميل Reem Kamil، وآن نيوغونا Anne Njuguna، ورابتي غونيسيكيري Rapti Goonesekere، وبشرة غلام محمد Bushra Ghulam Mohamma ، ووائل عفيفي Wael Afifi.

ساهمت في إعداد هذا التقرير وحدات عديدة من مجموعة البنك الدولي، لا سيّما أعضاء فريق العراق، الذين كانت خبرتهم ومعرفتهم قيّمتَيْن لإعداد هذا التقرير، بمن فيهم: سيبير فوتوفات Sepehr Fotovat، ونزانين علي Nazaneen Ali، وإيمانوئيل كوفيليه Emmanuel Cuvillier، ومانوئيل فارغاس Manuel Vargas، وغلوريا لا كافا Gloria La Cava، ونانديني كريشنان Nandini Krishnan، وأمل تالبي Amal Talbi، وكارولين فا دان بورغ Caroline Van Den Berg، وليميا أيّوب Lemya Ayub، وستيفين ريمر Stephen Rimmer، وسحر نصرSahar Nasr، وليانكين وانغ Lianqin Wang ، وموكيم تايموروف Moukim Teymourov، وأميرة قازم Amira Kazem، ومراد بيلغيدج Mourad Belguedj، وابراهيم داجاني Ibrahim Dajani، وسيمون ستولب Simon Stolp، وشاركل كورمييه Cormier Charles، وفرحات أيسين Ferhat Esen، ومحمد عبد القادر Mohamed Abdulkader، ومحمد الأني Mohammed Al-Ani، وغسان الخوجة Ghassan Alkhoja، وتامر رابييه Tamer Rabie، وجاد مزاهري Jad Mazahreh، وأرون أريا Arun Arya، ومي إبراهيم May Ibrahim، وشيماء حسن Shaymaa Hassan، وسلام المعروف Salam Almaroof، ونافع محمد Nafie Mohammed، وندوة رافع Nadwa Rafeh، ورايندرا سينغ Rajendra Singh، وزانار عبد الدينا Zhanar Abdildina، وبيرز ميريك Piers Merrick، وجون ناصر John Nasir، وابراهيم تشودوري Ibrahim Chowdhury.

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | **البنك الدولي للانشاء والتعمير/المؤسّسة الدولية للتنمية** | **مؤسّسة التمويل الدوليّة** | **وكالة ضمان الاستثمار المتعدّدة الأطراف** |
| **نائب الرئيس:** | حافظ غانم  | كارين فينكيلستون  | كيكو هوندا  |
| **المدير:** | فريد بلحاج  | مؤيد مخلوف  | رافي فيش  |
| **قائد الفريق:** | روبرت بو جودة  | زياد بدر  | بول أنطوني بربور  |

**مراجعة الأداء والاستفادة من تجارب استراتيجية الشراكة لجمهورية العراق
 (2013-2016)**

**الفهرست**

1. المقدّمة
2. سياق البلد
3. ملخّص عن تنفيذ البرنامج
4. أداء المحفظة والدروس الناشئة
5. التكييفات مع إطار شراكة البلد
6. المخاطر بالنسبة إلى برنامج إطار شراكة البلد

الملحق 1: إطار نتائج استراتيجية شراكة البلد الجديدة (الفترة الماليّة 2013-2017)

الملحق 2: إطار نتائج استراتيجية شراكة البلد الأصليّة والتقدّم المُحرَز حتى اليوم

الملحق 3: برنامج البنك الدولي الجديد للفترة الماليّة الممتدة بين العامَيْن 2013 و2017

الملحق 4: برنامج البنك الدولي الأصلي للفترة الماليّة الممتدة بين العامَيْن 2013 و2016

الملحق 5: لمحة عامة عن الآفاق الماكرو اقتصادية في العراق

الملحق 6: المشاريع المُنتهية في خلال فترة استراتيجيّة الشركة للبلد

الملحق 7: المؤشّرات المختارة لإدارة محفظة البنك الدولي وأدائها

الملحق 8: هبات ومحفظة عمليّات البنك الدولي للإنشاء والتعمير

الملحق 9: بيان محفظة مؤسّسة التمويل الدوليّة الملتزم بها وغير المُسدّدة

الملحق 10: بيان دور وكالة ضمان الاستثمار المتعدّدة الأطراف في العراق

الخارطة: IBRD 33422

1. **المقدّمة**

1. **يُعتبَر تقرير مراجعة الأداء والاستفادة من التجارب هذا تقييمًا متوسّط الأجل لتنفيذ استراتيجيّة الشراكة المشتركة IBRD/IDA/IFC/MIGA لجمهوريّة العراق للفترة الماليّة 2013 - 2016** (التقرير رقم: 73265-IQ) الذي ناقشه مجلس المدراء التنفيذيّين لمجموعة البنك الدولي في 18 كانون الأول/ديسمبر 2012. وبقي تصميم استراتيجية الشراكة للبلد مرنًا نظرًا إلى التحديات وحالة عدم الاستقرار التي تواجهها دولة العراق. ففي خلال العامَيْن الماضيَيْن، واجه العراق تحديّات إقتصاديّة، وسياسيّة، وأمنيّة، ولا سيّما انخفاضًا حادًا في أسعار النفط وظهور تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام، ممّا زاد من الحاجة إلى مثل هذه المرونة. في هذا السياق، يستعرض هذا التقرير تنفيذ برنامج البلد لمجموعة البنك الدولي في خلال العامَيْن الماضيَيْن ويقترح إدخال تغييرات للفترة المتبقية من استراتيجيّة الشراكة للبلد. كما تمّ تكييف ركائز إطار شراكة البلد وأهدافه وتمّ تمديد إطار شراكة البلد لعام واحد إضافي. من جهة أخرى، سيسعى التقرير إلى تحقيق زيادة في محفظة الإقراض لاستراتيجيّة الشراكة للبلد في العراق من أجل التكيّف مع ظروف البلد المتغيّرة إثر الالتزام بالمشاريع قيد الإعداد.

2. **يُشكّل تدهور الوضع الأمني، بالإضافة إلى الانخفاض الحاد مؤخّرًا لأسعار النفط وبطء وتيرة الاصلاحات الاقتصاديّة، تحدياتٍ كبيرة**. فمع ازدياد صدمات الأمن الداخلي في العام الماضي، أعادت الحكومة توجيه إنفاقها نحو قطاع الأمن في ظلّ تدهور عائدات النفط التي تُشكّل المصدر الأساسي لتمويل الحكومة، ممّا أدّى إلى تأخير في خطط البلد الإنمائيّة. ومن خلال برنامجه الإقراضي، بقي البنك الدولي ملتزمًا في قطاعات اقتصاديّة أساسيّة وخدمات عامة، مثل الكهرباء، والريّ، والنقل، والمياه. بالإضافة إلى ذلك، وُضع برنامج مساعدة فنيّة مُوّل من خلال الصندوق الاستئماني للعراق، من أجل تعزيز قدرات المؤسّسات الحكوميّة، وقد أُقفل الصندوق الاستئماني للعراق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2014. ففي خلال السنوات الخمس الماضية، ازدادت محفظة الاستثمار لمؤسسة التمويل الدوليّة عشرة أضعاف، بدءًا من قاعدة منخفضة، مع القسم الأكبر من الزيادة في خلال الفترة الممتدّة بين العامَيْن 2010 و2013. وبالرغم من تدهور الوضع الأمني والاقتصادي، تمكّنت مؤسّسة التمويل الدوليّة من الابقاء على محفظتها في خلال العامَيْن الماضيَيْن.

3. **مع المضي قدمًا وأخذ التحوّلات الأساسيّة بعين الاعتبار، سيدعم برنامج استراتيجية الشراكة للبلد جهود العراق من أجل إرساء الاستقرار في ظل السياق الحالي الهشّ، وإعادة بناء مؤسّسات الدولة، ووضع الاقتصاد على مسار مستدام من الرفاه المشترك**. وفي هذا السياق وكما ذكر رئيس الوزراء في خطاب القبول أمام البرلمان، لحكومة العراق خطط إصلاح من أجل بناء حكومة أكثر شفافيّةً تؤمّن خدمات أفضل إلى المواطنين. وفي الوقت نفسه، ستواجه الحكومة تحديًّا أساسيًّا لتحقيق الاستقرار في هذه المناطق التي تمّ تحريرها من قبضة تنظيم داعش، بشكل خاص، وفي البلد أجمعه، بشكل عام. ومن التحديات التنمويّة الأساسية وعلى أمد أطول بالنسبة إلى العراق، تعزيز إعادة بناء مؤسسات الدول التي تمّ إضعافها بشكل منهجي خلال السنوات العشرين الماضية، مع التكيّف مع زيادة الإنفاق على الدفاع والصدمة الأساسيّة التي لحقت بشروط التجارة. أمّا بالنسبة إلى الفترة المتبقية لاستراتيجيّة الشراكة للبلد، فسيتمّ تكريس الشراكة لمساعدة الحكومة على تكييف هذه التحديات المتعدّدة ضمن خطّتها التنموية وسيتمّ تنظيمها ضمن المحورَيْن التاليَيْن: (1) تأمين الخدمات العامة الأساسيّة، بشكل خاص في المناطق حيث تراجع التهديد الأمني، والحد من الفقر، وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسّسات الحكومة؛ و(2) التطرّق إلى والمساعدة على إدارة الوضع المالي الحرج للبلد وزيادة فرص استثمار القطاع الخاص. ومن أجل تكييف هذه الأولويّات الجديدة، سيُعاد النظر في الخطط الداعمة للمشاريع الاستثماريّة التقليديّة (في مجالات الريّ، وإمدادات المياه، وإدارة الماليّة العامة) وربّما تُؤجَّل إلى السنة الماليّة 2017 أو ما بعد. تجدر الإشارة إلى أن أهداف استراتيجيّة الشراكة للبلد ملحوظة في إطار نتائج استراتيجية الشراكة للبلد (الملحق 1).

4. **تدرك الحكومة العراقيّة الأهميّة الحيويّة الطويلة الأمد لبناء المؤسّسات،** وإن كانت تشكّل تحديًّا، حرصًا على ألا تُبعد الضغوظ الماليّة والأمنيّة الطارئة الحكومة عن الالتزام بالإصلاحات الضروريّة من أجل تحسين أداء المؤسّسات وتأمين الخدمات. ومن شأن بعض هذه الإصلاحات، مثل استبدال كلفة دعم الوقود بتحويلات نقديّة أو ترشيد قائمة الأجور والرواتب في الخدمة المدنيّة (مثلاً، استبعاد الموظّفين الوهميّين) أن تساهم في تحسين الوضع المالي. في هذا الصدد، أعربت الحكومة الجديدة التي شكّلتفي أيلول/سبتمبر 2014 عن إهتمامها القوي في دعم مجموعة البنك الدولي، سواءً من الناحية الماليّة أو الاستشاريّة، وذلك لمساعدتها على مواجهة هذه التحديات. ونظرًا إلى التغيّرات الملحوظة التي طرأت على الظروف الراهنة، يتمّ تمديد إستراتيجية الشراكة للبلد لعامٍ واحدٍ، حتى السنة الماليّة 2017 تحقيقًا لإنسجام أفضل مع الإطار الزمني للحكومة الحالية وأولويّاتها وفق الخطة الإنمائيّة للفترة الماليّة 2014 – 2018 وتدوين النتائج الأوليّة للبرنامج الجديد الذي هو قيد الإعداد اليوم.

5. **سيُحدّد تشخيص البلد المنهجي المقبل المُرتقَب في السنة الماليّة 2016 القيود على المديَيْن المتوسط والأطول التي تُعيق تحقيق أهداف البنك الدولي الاستراتيجيّة للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرفاه المتوازن**. ومع تعزيز مجموعة البنك الدولي لالتزامها مع العراق، يُمهّد مراجعة الأداء والاستفادة من التجارب الماضية الطريق لتشخيص منهجي لوضع العراق ويُشكل نقطة إنطلاق لإطار الشراكة الجديد للبلد. وعلى أساس الاستشارات مع الحكومات، والشركاء في التنمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. ونظرًا إلى معرفة البنك الدولي للعراق، من المتوقّع ظهور تحديات التنمية البشريّة، لا سيّما في مجالي التعليم ومكافحة الفقر، وبروز ضرورة تعزيز القطاع الخاص في العراق بشكل جلي وملحوظ في الأداتَيْن الاستراتيجيّتَيْن المقبلتَيْن لمجموعة البنك الدولي. وفي السياق نفسه ونظرًا إلى موقع العراق المركزي والجيوستراتيجي، تبقى الوعود بتحقيق تكامل إقليمي أوسع قائمةً وتزداد من خلال بنى تحتيّة كبيرة وعابرة للحدود والتزامات التيسيرالتجاري، بالإضافة إلى الجهود المبذولة من أجل تحقيق التناغم في ما بين التشريعات، والأنظمة، ومزاولة الأعمال.

6. **سيزيد التزام مجموعة البنك الدولي للفترة الماليّة 2016-2017 من الدعم استجابةً لطلب الحكومة المتزايد،** مع الأخذ بعين الإعتبار الدروس المستفادة خلال السنوات الثلاث الأولى من التنفيذ. وبفضل الإقراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والاستثمارات من مؤسسة التمويل الدوليّة، ستزيد مجموعة البنك الدولي التزامها من خلال برنامج صلب يُركّز على دعم تأمين الخدمات، لا سيّما في هذه المجالات المتأثّرة بتنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام، بالإضافة إلى التمويل المحتمل القائم على الإصلاح والحوار من أجل التطرّق إلى التحديات الماليّة. كما من المتوقَّع أن تدعم وكالة ضمان الاستثمار المتعدّدة الأطراف الاستثمارات عند الضرورة. إلى ذلك، من شأن المساعدة على تحسين المناخ الاستثماري وتعزيز القطاع الخاص من أجل مشاركة أوسع أن يُخفّفا من الضغوط الماليّة على كاهل العراق. في هذا الصدد، سيتمّ تعزيز برنامج مساعدة فنيّة يهدف إلى تعزيز القدرات وإدارة الاصلاحات، وبشكل خاص من خلال خدمات استشاريّة مقابل بدل، بدأت أصلاً مع حكومة إقليم كردستان. وافتراضًا لغياب أي تدهور إضافي ملحوظ في البيئة التشغيليّة، تتوقّع مؤسّسة التمويل الدوليّة برنامجًا أكبر في العراق في خلال الفترة المتبقية لاستراتيجيّة الشراكة للبلد. كما من الأهميّة بمكان ضمان نوعيّة المشاريع الثلاثة الجارية المموَّلة من المؤسّسة الدوليّة للتنمية/البنك الدولي للإنشاء والتعمير التي تبلغ قيمتها 584 مليون د.أ. كما تمّت مراجعة إطار نتائج استراتيجيّة الشراكة للبلد لتعكس النتائج المرجوّة للسنوات المتبقية لاستراتيجيّة الشراكة.

7. **ستحتاج مجموعة البنك الدولي إلى مواجهة مخاطر كثيرة سعيًا إلى تحقيق أهداف الحدّ من الفقر وتحقيق الرفاه المتوازن في بيئة هشّة تُمزّقها الصراعات**. بناءً على تقرير التنمية حول العالم للعام 2011 الذي تضمن توصيات في مجال النزاعات، والأمن، والتنمية ، سيعتمد البرنامج نهجًا هندسيًّا مرن يساهم في تنفيذ البرنامج بوتيرة تُحدّدها الظروف على الأرض. وسيستهدف البرنامج مناطقَ مُحدّدة مستقرّة نسبيًّا من البلد أو أماكن دمّرها النزاع، إنّما باتت اليوم آمنة نسبيًّا، كما سيتم تصميم البرامج بهدف تعزيزها وتوسيع نطاقها لتشمل مناطق أوسع من البلد عندما يسمح الوضع بذلك. وتستعد مجموعة البنك الدولي، ضمن الإجراءات الامنية الملائمة، للعمل في حالات نزاع منخفضة الحدّة لمدّة زمنيّة مطوّلة وتحمّل تكاليف العمليّات الإضافيّة للعمل في مثل هذه البيئات الهشّة وغير المستقرّة، بما في ذلك مدّة تنفيذ أطول والحاجة إلى دعم أكبر من خلال حضور الخبراء على الأرض عندما تسمح البيئة الأمنيّة بذلك.

1. **سياق البلد**

8. **تغيّر سياق البلد منذ عرض استراتيجيّة الشراكة للبلد. فازداد الوضع الأمني سوءًا وانخفض سعر النفط الذي يُشكّل 99 في المئة من الصادرات. إنما جرى انتخاب رئيس جديد وتمّ تشكيل برلمان جديد وحكومة أكثر شموليةً**. كان على الحكومة الجديدة التي بدأت أعمالها في العام 2014 مواجهة تحديات عديدة، منها الضغوط المستمرّة المفروضة على هيكلية البلد السياسيّة، والأزمات العسكريّة، والعنف الزائد في أنحاء عديدة من العراق، والوضع الإقتصادي الصعب بسبب تراجع أسعار النفط. كما أن السياق الاقليمي والدولي تغيّر بشكل جذري منذ عرض استراتيجيّة الشراكة للبلد، لا سيّما مع ظهور تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام وعودة القوى الدوليّة إلى دعم الحكومة العراقيّة في مكافحة الإرهاب. كما أعادت الحكومة الجديدة إقامة علاقاتها مع بعض الشركاء الأساسيّين في المنطقة، لا سيّما دول الخليج. وقد ساعد هذا الانتباه المتجدّد المولى إلى العراق الحكومة في نضالها ضدّ تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام، لكن لم يأتِ بعد حتى اليوم بأثرٍ مباشرٍ على أجندة البلد التنمويّة ولم تعد إليه بعد غالبيّة الجهات المانحة الثنائيّة الأطراف التي كانت تدعم العراق من خلال الهبات.

9. **تصاعدت وتيرة التمرّد في العراق بشكل مضطرد، ما زاد من الوضع الإنساني سوءًا وشكّل تحديًّا أساسيًّا بالنسبة إلى وحدة الأراضي.** وقد سبّب التقدّم الأخير لتنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام في بعض المناطق النائية في العراق موجةً من العنف المربك وزعزعة الاستقرار. في الواقع، يُسيطر التنظيم اليوم على حوالى ثُلث أراضي العراق، بما في ذلك المدن الأساسيّة، مثل الموصل، وتل عفر، وفلوجة. وازداد هذا السياق الأمني والاجتماعي والسياسي المعقّد أصلاً سوءًا بسبب الديناميكيّة الاقليميّة، لا سيّما بسبب النزاع في سوريا الذي ولّد دفقًا من اللاجئين، إضافة الى المشرّدين داخليًّا، والضغوط الناتجة عن المجموعات المسلّحة الموجودة داخل العراق وخارجه. فيُهدّد العنف المتزايد تقدّم الأنشطة الاقتصاديّة غير النفطيّة في جزء كبير من الأراضي العراقية وكان لانقطاع خطوط الإمداد وأنظمة التوزيع أثر خطير على القطاع الخاص وعلى نفاذ المواطنين إلى السلع الحيويّة وبات على العراق اليوم أن يتعامل مع حوالى 3.5 مليون مشرّداً داخليًّا، منهم 2.5 مليون أضيفوا إلى لائحة المشرّدين في العام 2014. وقد نزح حوالى 46 في المئة من هؤلاء المشرّدين، إضافة إلى 250 ألف لاجئ سوري، إلى إقليم كردستان في العراق، ما زاد عدد سكّانه بنسبة 28 في المئة في غضون أشهر. وبعد شمال العراق، يُعتبر عدد المشرّدين داخليًّا الأكبر في محافظة الأنبار في الغرب (400 ألف)؛ وكركوك في الوسط (350 ألف)؛ وبغداد (310 ألف). وتمّ تهجير غالبيّة المشرّدين بسبب نزاع العام 2014 مع تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام. وتُثقل كلفة استقرار المشرّدين داخليًّا بعبئها على كاهل الميزانية الرازحة أصلاً تحت الضغوط.

10. **تواجه الحكومة العراقيّة الجديدة تحديات عديدة**. أمام رئيس الوزراء العراقي الجديد مهمّة جبّارة لتوحيد البلد الذي يُعاني انقسامات عميقة. في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، توصّلت بغداد وحكومة إقليم كردستان إلى اتّفاق رسمي لنهاية نزاع مستمرّ لمدة سنة حول الميزانيّة وصادرات النفط. في كانون الثاني/يناير 2015، وافق البرلمان العراقي على ميزانيّة البلد للعام 2015، التي شملت بندًا يسمح باقتراض حتى ملياري د.أ. من البنك الدولي.

***الوضع الاقتصادي***

11. **يتدهور النمو الاقتصادي بسبب الصدمات المتعدّدة.** فيؤثّر التمرّد بشكل كبير على الأنشطة الاقتصاديّة للبلد، بما في ذلك التجارة والاستثمار، إذ تقلّص اقتصاد العراق بنسبة 0.5 في المئة في العام 2014 بسبب النزاع الاقليمي بالرغم من عائدات أفضل ممّا هو متوقَّع للصادرات النفطيّة. وقد شكّلت صادرات النفط الخام 36.5 في المئة من إجمالي الناتج المحلّي للبلد، و99.6 في المئة من الصادرات، و91 في المئة من العائدات الضريبيّة في العام 2014. ونظرًا إلى مستوى الاعتماد العالي على النفط، توجّه أسعار النفط الدوليّة والإنتاج الاقتصادي العراقي بشكل أساسي، ممّا يضع العراق في موقع ضعف إستثنائي، يجعله عرضةً لصدمات خارجيّة. وبلغ معدّل التضخّم 2.2 في المئة في العام 2014.

12. **أكّد تدهور أسعار النفط أن الإطار المالي لم يكن مرنًا في مواجهة الصدمات.** في العام 2013، وحتى قبل أزمة تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام وصدمة الأسعار النفظيّة، شهدت ميزانيّة العراق عجزًا قدره 6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وذلك للمرة الأولى منذ العام 2010. وظهر هذا العجز، في غالبيّته، نتيجةً لزيادة الانفاق على الدفاع، والأجور، والدعم كما عمل العراق من دون ميزانيّة موافَق عليها في العام 2014. وبدلاً من ذلك، تمّ تمويل الإنفاق على أساس المصروفات الفعليّة للعام 2013، زائد الالتزامات الإضافيّة الخاصة التي وافق مجلس الوزراء عليها. ومع تقدّم السنة، تقدّم الإنفاق الأمني على حساب البنود الاستنسابيّة الأخرى كلّها. وبالتالي، شكّل العجز المالي 5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في العام 2014 ولحظ مشروع ميزانيّة العراق للعام 2015 150 تريليون دينار عراقي، يتمّ تخصيص 17 في المئة منها إلى حكومة إقليم كردستان بموجب الدستور وحوالى 23 في المئة للدفاع والأمن. كما سيبلغ عجز الميزانيّة 24 مليار د.أ. (أي 10 في المئة من إجمالي الناتج المحلي) في العام 2015، ومن المتوقّع عودة شروط الاقتراض إلى هامش العام 2014. وعلى الحكومة السعي إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي لبرنامجها الرأسمالي (لا سيّما من خلال الوكالات الائتمانيّة للصادرات والتمويل الثنائي/المتعدّد الأطراف)، بما في ذلك الاقتراض من البنك الدولي. لكن، حتى في ظل سيناريوهات التمويل الخارجيّة المتفائلة، لا يدعم ذلك البرنامج الرأسمالي الكامل. ويُعتبر التزام صندوق النقد الدولي الحالي مع العراق موضع استشارات المادة الرابعة، وإن كان يُنظَر في أداة تمويل سريع تُساوي 50 في المئة من الحصة (أي حوالى 830 مليون د.أ.).

**العراق: المؤشرات الاقتصاديّة، 2009-2014**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | توقعات استراتيجيّة الشراكة للبلد | الأرقام الفعليّة |
| **المؤشّر** | 2013 | 2014 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 (توقعات) |
| **الإنتاج والأسعار** |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| النمو الفعلي لإجمالي الناتج المحلي (تغيير في النسبة المئوية) | 14.7 | 12.0 | 5.8 | 5.5 | 10.2 | 10.3 | 4.2 | -0.5 | -1.0 |
| أسعار الاستهلاك (متوسط الفترة) | 6.0 | 4.5 | -2.2 | 2.4 | 5.6 | 6.1 | 1.9 | 2.2 | 3.0 |
| **الماليّة العامة** |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| الميزانيّة الماليّة العامة (بما في ذلك الهبات)-(نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) | -1.5 | 3.5 | -12.7 | -4.2 | 4.7 | 4.1 | -5.9 | -4.9 | -10.6 |
| إجمالي الدين العام (نسبة مئويّة من إجمالي الناتج المحلي) | 19.5 | 15.4 | 84.0 | 51.0 | 39.5 | 33.7 | 31.5 | 33.4 | 52.8 |
| **القطاع الخارجي** |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| ميزانيّة الحسابات الجارية (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) | 2.2 | 4.7 | -8.0 | 3.0 | 12.0 | 6.7 | 2.1 | -2.8 | -8.3 |
| إجمالي الاحتياطي الرسمي (في أشهر واردات) | 7.2 | 7.8 | 9.5 | 10.6 | 9.3 | 9.8 | 10.5 | 10.7 | 8.4 |

*المصدر*: صندوق النقد الدولي والسلطات العراقيّة

13. **نتيجةً لذلك، يُعتبر الإطار الماكرو إقتصادي أكثر تحديًّا من السيناريو الأساسي في استراتيجيّة الشراكة للبلد.** فالنمو أدنى بشكل ملحوظ بينما العجز المالي المعتدل المتوقَّع أعلى ومن المستبعد عكسه في الوقت الحاضر. ومع حاجات الاقتراض المستمرّة وإجمالي ناتج محلي إسمي أدنى، لم يتجسّد الانخفاض المتوقَّع في الدين العام. لكن، بقي مستوى الدين الخارجي للعراق مستقرًّا بنسبة حوالى 25 في المئة من إجمالي الناتج المحلي (2014)، أي بنسبة منخفضة وفق معايير البلدان ذات الدخل المتوسط. كما أن عائدات النفظ العالية حتى حزيران/يونيو 2014 أمّنت سيولةً كافيةً تضمن قيمةً مرتفعةً من تمويل الاستثمار الداخلي. وفي الحالات جميعها، للعراق وصول محدود إلى السوق الرأسمالي، أي أنّها تفتقر إلى تصنيف إئتماني، إنّما زادت حاجاتها التمويليّة الخارجيّة.

***التوجّهات في الحدّ من الفقر وتحقيق الرفاه االمتوازن***

14. **حقّق العراق بعض التقدّم في الحدّ من الفقر المدقع وتحسين الرفاه المتوازن ما بين العامَيْن 2007 و2012**. وينعكس تحسين توزيع الرفاه في العراق في انخفاض الفقر، الذي تراجع من نسبة 23.6 في المئة في العام 2007 إلى 19.8 في المئة في العام 2012، أي تراجع قدره 3.8 نقطة مئويّة. كما ثمة توجّه مُشابه عند استخدام خط الفقر الرسمي، الذي يُسجّل انخفاضًا في معدّل نسبة الفقر من 22.4 في المئة في العام 2007 إلى 18.9 في المئة في العام 2012. وفي العراق الريفي، تراجع مستوى الفقر بنسبة 8 نقاط مئويّة، مقارنةً مع تراجع أدنى بكثير بنسبة 2.5 نقطة مئويّة في المناطق الحضريّة.

15. **ترافق نمط الحدّ من الفقر هذا مع تركيز مناطقي أكبر للفقر**. في العام 2007، كان نصف فقراء العراق يعيشون في خمس محافظات – بغداد، وبصرة، ونينوى، وبابل، وذي قار. ومع حلول العام 2012، مع بقاء الفقر في بغداد عند 19 في المئة، تضاعفت نسبة الفقراء في نينوى تقريبًا لتبلغ 15.7 في المئة. وباتت المحافظات الجنوبيّة، ذي قار، والقادسيّة، وميسان، بنسبة 10 و7 و6.7 في المئة من الفقراء على التوالي، تُشكّل حوالى رُبع فقراء البلد. وفي العام 2012، كان 58 في المئة من فقراء العراق يعيشون في هذه المحافظات الخمس، مقارنةً مع 40 في المئة في العام 2007.

16. **كانت فرص العمل في القطاع الخاص، وهي من السبل الأقوى للهروب من دوّامة الفقر، غائبة في العراق**. فبين العامَيْن 2007 و2012، كانت نسبة 80 في المئة من الوظائف الجديدة في القطاع العام وكان ثُلث الرجال و90 في المئة من النساء (تتراوح الأعمار بين 15 و64) غير موظّفين أو لا يبحثون عن وظيفة. ولا يُشكّل مستوى مشاركة المرأة إلا 12 في المئة من القوى العاملة. ويبقى نظام التوزيع العام شبكة الأمان الأساسيّة للفقراء، يؤمّن أكثر من 60 في المئة من الوحدات الحراريّة التي يستخدمها الفقراء، بالرغم من بعض التقدّم في تطوير برامج التحويل.

17. **تأثّر شباب العراق بنسب متفاوتة بسبب النزاع والصراع الطائفي المتزايد.** تُشكّل الفئة دون 18 من عمرها أكثر من 50 في المئة من السكّان ويتراوح عمر حوالى ثلث سكّان العراق بين 15 و29 عامًا. وقد حدّ النزاع بشكل كبير من فرص الاستفادة من التجارب والعمل بالنسبة إليهم، أضف إلى ذلك معدلات المشاركة المنخفضة في القوى العاملة، ما يُحبط عزيمة الشباب بشكل كبير. كما يفتقر البلد إلى برامجَ تهدف إلى دعم الفرص الاقتصاديّة وخلق الوظائف. وقد أظهرت تجارب دول أخرى أنّه من السهل استقطاب الشباب الخامل والعاطل عن العمل وجرّهم إلى أعمال العنف والتطرف.

18. **يُسلّط تقييم الفقر والدمج الذي استُكمل مؤخّرًا الضوء على التحديات الكبيرة في مجال المساواة بين الجنسَيْن، التي من المحتمل أن يزيد الوضع الراهن من حدّتها.** تُربَط الأمومة المبكرة بالمحصلات الغذائيّة السيئة للأطفال (معدّلات التقزّم). أمّا في ما يتعلّق بالتعليم، فثمة فوارق شاسعة بين الجنسَيْن في نسبة التعليم الإجماليّة على كافة المستويات. وبالرغم من هذه الفوارق، من بين العدد القليل للفتيات اللواتي يصلن إلى التعليم الثانوي أو الجامعي، تبقى معدّلات التعليم المدرسي الصافية أعلى بقليل بالنسبة إلى الفتيات مقارنةً مع الفتيان، ممّا يُشير إلى استكمال الفتيات كل مرحلة في الوقت المُحدّد بشكل أفضل. لا يُشارك إلا 15 في المئة من النساء العراقيّات البالغات سن العمل في القوى العاملة، وهو معدل بعيد كل البُعد عن معدّلات مشاركة القوى العاملة النسائيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي هي أصلاً متدنية وتبلغ حوالى 25 في المئة. كما تختلف مشاركة المرأة في القوى العاملة بشكل كبير حسب مستوى التعليم. من المحتمل أن تكون نسبة النساء العراقيّات المتعلّمات اللواتي يعملن أو يبحثن عن عمل ستة أضعاف على الأقل مقارنةً مع الغالبيّة الكبيرة للنساء العراقيّات. كما للنساء العاملات في قطاع الزراعة كلّهن تقريبًا مستويات تعليم متدنية، بينما 90 في المئة تقريبًا من النساء العاملات في قطاع الإدارة العامة يتمتّعن بمستوى تعليم ثانوي أو أعلى. كما أن الفارق الشاسع في الأجور على أساس الجندر يحدّ بشكل أكبر من عزيمة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

19. **تقترح تقديرات جديدة للفقر للعام 2014 قائمة على أساس نهج محاكاة ميكروي أنّ الأزمة المزدوجة لظهور تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام وتدهور أسعار النفط أدّت إلى زيادة الفقر بنسبة 7 نقاط مئويّة (أو ارتفاع عدد الفقراء بـ2.2 مليون فقير إضافي دون خط الفقر) مقارنةً مع سيناريو تغيب فيه هاتان الصدمتان السلبيّتان.** بمعنى آخر، في غياب هذه الأزمة، يتوقّع تمرين المحاكاة هذا إنخفاض معدّل الفقر في العراق من 18.8 إلى 15 في المئة في العام 2012. لكن، عوضًا عن ذلك، يُقدّر ارتفاع الفقر ليبلغ 22 في المئة أو ليُناهز مستويات العام 2007، فاقدًا بذلك مكاسب الرفاه الناتجة عن الفترة المستقرّة نسبيًّا بين العامَيْن 2007 و2012.

1. **ملخّص عن تنفيذ البرنامج**

20. **ترتكز استراتيجيّة الشراكة للبلد استراتيجيّة قائمة على ثلاثة محاور: (1) تحسين الحوكمة؛ و(2) دعم التنوّع الاقتصادي من أجل ازدهار مشترك أوسع؛ و(3) تحسين الدمج الاجتماعي وتقليص الفقر.** بسبب الالتزام المتفاوت للحكومة السابقة والظروف الخارجيّة المُرهقة بشكل جزئي، لم يكن الأداء الإجمالي بالنسبة إلى نتائج استراتيجيّة الشراكة للبلد كاملاً: فكان هناك إنجازات في النقل واللوجيستيّة، وتقييم الفقر، والحماية الاجتماعيّة، والمياه، وفي تطوير استراتيجيّات القطاع للتعليم والطاقة. لكن، كان التقدّم محدودًا بالنسبة إلى توفّر الطاقة ومعتدلاً بالنسبة إلى الاصلاحات والتحسينات في بيئة العمل ورفع المستوى في القطاع المالي. تجدون إطار النتائج والتقدّم نحو ركائز استراتيجيّة الشراكة للبلد في الملحقَيْن 1 و2.

***التقدّم نحو النتائج المرجوة لاستراتيجيّة الشراكة للبلد***

***الركيزة 1: تحسين الحوكمة***

21. **كان التقدّم في تحسين الانضباط المالي محدودًا.** نظرًا إلى الوتيرة البطيئة للاصلاحات البنيويّة، لم يتمكّن البنك الدولي من المساهمة في تحسين الحوكمة الاقتصاديّة، وتعزيز الكفاءة والفاعليّة والشفافيّة في استخدام الموارد العامة وفي تكييف الميزانيّة مع الأولويّات الوطنيّة. كما وافقت الحكومة على خطة العمل حول الحوكمة للعامَيْن 2013-2014، إنّما لم تُنفّذها سوى جزئيًّا. واستمر الحوار الاقتصادي من خلال تقييم الفقر وأنشطة بناء القدرات المموّلة من خلال الصندوق الاستئماني للعراق، وفي حكومة إقليم كردستان، من خلال تشخيص للنمو وعمل متعدّد القطاعات على وقع الأزمة السورية وأزمة تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام.

22. **لكن، ساعد البنك الدولي العراق بنجاح لتُصبح دولة ممتثلة لمبادرة الشفافيّة في مجال الصناعات الاستخراجيّة**. فمن خلال تقديم هبة، تمكّنت مجموعة البنك الدولي من دعم نشر العراق لأربعة تقارير سنويّة حول مبادرة الشفافيّة في مجال الصناعات الاستخراجيّة للأعوام 2009، و2010، و2011، ومؤخّرًا العام 2012. تُحقّق هذه التقارير تسوية في خصوص عائدات النفط والغاز وتُنشر في إطار نشاطات/مؤتمرات تُنظَّم في العراق، مع مُشاركة كبيرة من المجتمع المدني بشكل عام، بما في ذلك القطاع الأكاديمي والخبراء الأفراد.

23. **تمّ إتّخاذ الخطوات اللازمة من أجل تعزيز إدارة الماليّة العامة وإن كانت نتائج التجربة متباينة**. في حين لم يُحقّق مشروع المساعدة الفنيّة لإدارة الماليّة العامة الذي استُكمل في آب/أغسطس 2013 أهدافه، تكلّل دعم المجلس الاتحادي للتدقيق الأعلى بالنجاح. ومن خلال الصندوق الاستئماني للعراق، تمّ وضع اللمسات الأخيرة على دراسة شروط نظام ميزانيّة العراق وتمّ تطوير التصميم والمواصفات لنظام المعلومات اللازم لمكننة إعداد الميزانيّة وتنفيذها. وبالنسبة إلى تنفيذ الميزانيّة الرأسماليّة، شكّل تقييم إدارة الاستثمار العام الأساس لإعداد خارطة طريق وتنفيذها من أجل تعزيز فاعليّة إدارة الميزانيّة الاستثماريّة، وجدوى المشاريع واختيارها المشاريع بشكل خاص، وفق مستويات تتماشى مع العلامات الدوليّة ووفق أهداف البلد الاستراتيجيّة. كما تمّ إعداد سبع وثائق تقديم عروض قياسيّة خاصة بالقطاع ونشرها.

24. **ساهمت مؤسّسة التمويل الدوليّة على مستوى السوق والشركات في تعزيز ممارسات حوكمة الأعمال وتحسين إنتاجيّة الشركات.** في هذا الصدد، تمّ استكمال تقييم حوكمة للأعمال لأحد أكبر المصارف المحليّة وتمّ التوقيع على اتفاق خدمات مشروع مع شركة تجارة زراعيّة محليّة. وعلى مستوى السوق، وقّعت مؤسّسة التمويل الدوليّة اتفاقي تعاون مع منظّمة تمكين المرأة وشركة M Select لتنظيم حلقات تدريبيّة وتعزيز معرفة الإدارة العليا بشأن أفضل ممارسات حوكمة الأعمال. ومن أجل زيادة الوعي الإجمالي بشأن المسائل المتعلّقة بحوكمة الأعمال، أطلقت مؤسّسة التمويل الدوليّة شراكةً مع جامعة محليّة وعقدت ندوات وورش عمل.

***الركيزة 2: دعم التنوّع الاقتصادي من أجل ازدهار مشترك واسع***

25. **حقّق البنك الدولي تقدّمًا معتدلاً في مساعدة الحكومة لتعزيز الإطار الإشرافي للوسطاء الماليّين وتعزيز قدرات المؤسّسات الماليّة**. يؤمَّن دعم مجموعة البنك الدولي من خلال مساعدة فنيّة وتحليليّة مع إعداد وسيلتَيْن أساسيَّتَيْن للعمل التحليلي – تقييم المناخ الاستثماري ومراجعة للقطاع المالي في العراق، ومن خلال الالتزام المباشر بإعادة هندسة عمليّة منح تراخيص البناء. في هذا السياق، ساعدت مؤسّسة التمويل الدوليّة على تبسيط عدد الإجراءات وتخفيضها من 27 إلى 9 وتقليص عدد الأيام لإصدار ترخيص من 130 إلى 24 يومًا وتقديم المشورة إلى الحكومة حول تطوير قوانين جديدة لإصدار التراخيص من خلال مشروع إصلاح تراخيص البناء. كما أُعطي الدعم من أجل تنفيذ خارطة طريق إصلاح مؤسّسات الدولة للحكومة العراقيّة، بما في ذلك إعداد ورقات سياسة أساسيّة وأبحاث تقنيّة مع التركيز على تعزيز قدرات الوزارات للإشراف على إصلاح شركات الدولة وتوجيهها. كما أعطى البنك الدولي دعمًا كبيرًا لإطلاق قسم تقييم أصول مؤسّسات الدولة في وزارة الماليّة. إلى ذلك، دعم إعداد مجلّة بنسخة إلكترونيّة وأخرى مطبوعة في اللغتَيْن العربيّة والانجليزيّة تُركّز على تمكين المرأة الاقتصادي.

26. **دعمت وكالة ضمان الاستثمار المتعدّدة الأطراف استثمارَيْن في العراق في السنة الماليّة 2014 في قطاعي التصنيع والاتصالات اللاسلكيّة**. يبلغ مجموع محفظة الوكالة اليوم 11.8 مليون د.أ.

27. **حقّقت مجموعة البنك الدولي تقدّمًا معتدلاً في مجال بناء قدرات مصرف العراق المركزي من أجل تنفيذ خطة عمل استراتيجيّة إصلاح القطاع المصرفي وتطوير السجل الائتماني العام**. دعم البنك الدولي الاصلاحات في مصرفي الدولة، بما في ذلك اعتماد بنى تنظيميّة جديدة، وتأسيس أقسامٍ جديدة (إدارة المخاطر والموارد البشريّة)، وتأمين التدريب لـ682 موظّفًا. وأدّى هذا الدعم إلى استحداث بنود ضدّ القروض المتعثّرة في المصرفَيْن البالغة نسبتها 20 في المئة، بينما ارتفع الاقراض إلى القطاع الخاص من 4 إلى 6 في المئة وارتفعت نسبة كفاية رأس المال للمصرفَيْن من صفر في المئة في العام 2006، السنة الأساس، إلى 4 في المئة في العام 2012. أدّت هذه التغييرات إلى تقليص المخاطر بالنسبة إلى المصرفَيْن. كما تمّ إعداد دراسة تمويل صغير دعمًا لإدخال نظام القروض الصغيرة إلى الاقتصاد العراقي. وقد أجرت مؤسّسة التمويل الدوليّة تقييمًا عن الإبلاغ الائتماني وعقدت حلقات توعية حول الشراكة بين القطاعَيْن الخاص والعام في مجال الإبلاغ الائتماني، والاقراض المأمون، والتأجير.

28. **يبقى قطاع الطاقة (الكهرباء، والغاز، والنفط) أولويةً، وإن كان التقدّم غير كامل على مستوى الاصلاح والاستثمار**. وقد استثمرت الحكومة بشكل ملحوظ في قدرة التوليد الجديد من أجل زيادة إنتاج الكهرباء، الذي يبقى أولويّةً. لكن، كان التقدّم بشأن الاصلاحات بطيئًا واستمر القطاع في المعاناة من المسائل الماليّة المتزايدة (لا سيما في قطاع الكهرباء، حيث تؤثّر الخسارات المرتفعة والرسوم دون استرداد التكلفة بشكل ملحوظ على المداخيل) وتبقى الحاجة إلى التمويل قائمةً لتوسيع شبكة الكهرباء من أجل تحسين تأمين الخدمة. إلى ذلك، كان للبنك الدولي التزام استراتيجي قوي في قطاع الطاقة من أجل رفع هذه التحديات، كما استكمل إعادة تأهيل المحطات الكهرمائيّة الأساسية في إقليم كردستان بنجاح ودعم أجندة الإصلاح من خلال تطوير استراتيجيّة الطاقة الوطنيّة للعراق. إلى ذلك، أمّن البنك الدولي المساعدة الفنيّة دعمًا لتنفيذ هذه الاستراتيجيّة، بما في ذلك بناء القدرات في مجال تسعير الغاز الطبيعي والعقود النموذجيّة، ومشاركة القطاع الخاص في تطوير قطاع الطاقة وإصلاحات توزيع الكهرباء.

29. **حقّقت الجهود الآلية إلى تعزيز البنى التحتيّة للوجيستيّة التجارة في البلد بعض التقدّم المعتدل، وغالبيّته من خلال إقراض البنك الدولي والمساعدة الفنيّة واستثمارات مؤسّسة التمويل الدوليّة.** في خلال العامَيْن الماضيَيْن، كرّست مؤسّسة التمويل الدوليّة (1) 30 مليون د.أ. في مشروع متكرّر مع "غالف تاينر" Gulftainer دعمًا لتطوير منشأة لوجيستيّة لإمداد حقول النفط من الطراز الأول؛ و(2) أسهم بقيمة مليوني د.أ. في "نافيث" Nafith دعمًا لعمليّاتها في العراق في مرفأ أم قصر من خلال تنفيذ نظام التحكّم بالشاحنات. كما خصّصت مؤسّسة التمويل الدوليّة مبلغ 8.3 مليون د.أ. من وكالة ضمان الاستثمار المتعدّدة الأطراف دعمًا لهذا الاستثمار المُشترك. إلى ذلك، شهد مشروع النقل الذي صادق عليه مجلس إدارة البنك الدولي في كانون الأول/ديسمبر 2013 تباطؤاً بسبب التأخير في تحقيق الكفاءة، إذ لم يُصبح المشروع فاعلاً إلا في آذار/مارس 2015. لكن، تجدر الإشارة إلى أنّه وُضعت اللمسات الأخيرة على خطة النقل الأساسيّة ويتمّ استخدامها من أجل تحديد الاستثمارات ذات الأولويّة في القطاع.

30. **موّل البنك الدولي مشاريع مياه تمّ العمل بها بشكل كبير كما كان مُخطَّط لها وجرى تجاوز أهداف المشروع. لكن، يُعتبَر التقدّم الإجمالي في قطاع المياه بطيئًا، بالرغم من أن القطاع يتلقّى تحويلات حكوميّة كبيرة.** ونظرًا إلى تكاليف المشاريع التي تتخطّى بكثير التكاليف المقدّرة (ما يعكس علاوة المخاطرة بالنسبة إلى المتعاقدين في العراق) ونظرًا إلى الكفاءات المحدودة لإدارة العقود الدوليّة، من المُحتمَل عدم تحقيق الأهداف المُحدّدة جميعها لمشروع المياه الجاري الذي يموّله البنك الدولي.

31. **تُعتبر الأسواق الماليّة، والخدمات، والتصنيع، من القطاعات الأساسيّة الأخرى حيث تلتزم مؤسّسة التمويل الدوليّة من خلال الأنشطة الاستثماريّة والاستشاريّة دعمًا لتنوّع الاقتصاد والقطاع الخاص.** في السنة المالية 2013، خصّصت مؤسّسة التمويل الدوليّة 70 مليون د.أ. في مصنع اسمنت لافارج Lafarge في كربلاء وأسهمًا بقيمة 8 ملايين د.أ. إلى إيكوسام Ecocem,، وهي أوّل شراكة بين القطاعَيْن العام والخاص في العراق لمؤسّسة التمويل الدوليّة. في الواقع، يؤمّن هذا المشروع حلولاً مستدامة بالنسبة إلى النفايات البلديّة في السليمانيّة من خلال بناء مطمر صحي جديد ومنشأة معالجة حيويّة ميكانيّة لمعالجة النفايات المنزليّة البلديّة التي يُمكن استخدامها كوقود لمصانع الإسمنت. وفي قطاع الخدمات، استثمرت مؤسّسة التمويل الدوليّة 14 مليون د.أ. من أجل بناء فندق جديد لإقامات طويلة لسدّ حاجات الأعمال ودعم خلق الوظائف. إلى ذلك، دعمت مؤسّسة التمويل الدوليّة مصرفَيْن خاصَيْن في القطاع المالي من خلال أسهم يبلغ مجموع قيمتها 20 مليون د.أ. وأمّنت الدعم الاستشاري إلى مؤسّسة ماليّة أساسيّة في مجالات بناء القدرات وإدارة المخاطر.

***الركيزة الثالثة: دعم الرفاه الاجتماعي وتقليص الفقر***

32. **بفضل دعم البنك الدولي، أنهى العراق اليوم جولتَيْن من المسوحات الأسريّة،** التي بلغت ذروتها مع تقييم جديد للفقر والدمج وخارطة فقر جديدة (السنة الماليّة 2015). وتنوي الحكومة استخدام هذه المسوحات ومعلومات أخرى من أجل تطوير استراتيجيّة جديدة للدمج وتقليص الفقر في ظل الأزمة الحاليّة.

33. **شمل دعم البنك الدولي إلى قطاع التعليم تطوير استراتيجيّة تعليم وطنيّة، وبناء القدرات المؤسسيّة، وتأمين البنى التحتيّة المدرسيّة، ممّا يُساهم في تحقيق أهداف استراتيجيّة الشراكة للبلد بشكل جزئي.** حقّقت مشاريع المساعدة الفنيّة التي يمولّها البنك الدولي مساهمات ملحوظة في مبادرة الحكومة العراقيّة في تطوير استراتيجية التعليم الوطنيّة في العراق وتنفيذها وبناء القدرات في قطاع التعليم المهني والفني في العراق. كما ساهمت المشاريع التي يمولّها البنك الدولي في زيادة وصول التلامذة إلى بيئات تعلّميّة أفضل من خلال إعادة تأهيل المدارس القائمة، واستحداث مدارس جديدة، وتوسيع الصفوف الدراسيّة. لكن، حال تدهور الوضع الأمني في نهاية مشروع التعليم الثالث في الحالات الطارئة دون تحقيق الإنجازات المرتقبة في مجال تدريب المعلّمين وتطوير المناهج. إلى ذلك، استفاد العراق من مساعدة البنك الدولي الفنيّة في مجالات حوكمة الجامعات، وتطوير القوى العاملة، وتطوير الطفولة المبكرة، وسياسات المعلّمين.

34. **فقد حوار قطاع الصحة في البنك الدولي زخمه وتراجعت أنشطته.** وكان ذلك نتيجة انقطاع الحوار حول الصحة مع الحكومة وإقفال المشروع بسبب تدهور الوضع الأمني وتركيز الحكومة على دعم البنك الدولي للبنى التحتية والمجالات الأخرى في طور التقدّم. لكن، أدّى الالتزام بقطاع الصحة على مستوى المشروع إلى إعادة تأهيل مراكز الرعاية الصحيّة وإعادة تجهيزها.

35. **حقق برنامج إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي مساهمةً ملحوظةً من أجل تعزيز نظام شبكة الأمان في البلد.** فشملت برامج الحماية الاجتماعيّة مجالَيْن قطاعَيْن واسعَيْن: (1) برامج تحويل النقد غير القائم على الاشتراكات بإدارة وزارة العمل والشؤون الاجتماعيّة و(2) برامج التأمين الاجتماعي القائمة على الاشتراكات، سواءً بإدارة وزارة المالية (للخطة العامة للمعاشات التقاعديّة) أو بإدارة وزارة العمل والشؤون الاجتماعيّة (الخطة الخاصة للمعاشات التقاعديّة). كما قادت وزارة العمل والشؤون الاجتماعيّة، بدعم من البنك الدوليّ، قانون الحماية الاجتماعيّة الجديدة للعراق (القانون 11/2014)، الذي يعتبر اختبارات الفقر والموارد الماديّة المتوفّرة آليّة هادفة أساسيّة. وبالنسبة إلى المعاشات التقاعديّة، طوّرت حكومة العراق، بدعم من البنك الدولي، استراتيجيّة من أجل تحقيق التكامل في خطة المعاشات التقاعديّة وتوسيع نطاق تغطيتها. وهذه الاستراتيجيّة حاليًّا قيد المناقشة على مستوى رئيس الوزراء. وفي هذا السياق، تلقّى البنك الدولي طلبًا من الحكومة يدعوه إلى مواصلة تقديم دعمه في هذا الخصوص.

36. **يُعتبر تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي السريع الذي أجراه البنك لتقييم أثر التشريد إلى إقليم كردستان** بسبب أزمتي سوريا وتنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام خطوةً أولى من أجل سدّ الحاجات الطارئة مع التطرّق إلى الأثر على أمد أطول للتشريد المحتمل لفترة أطول بسبب النزاعات القائمة في المنطقة. وقد أُجري هذا التقييم ردًا على طلب من حكومة إقليم كردستان للحصول على مساعدة البنك الدولي من أجل تقييم كلفة المشرّدين داخليًّا على المجتمعات المُضيفة.

1. **أداء المحفظة والدروس الناشئة**

37. **تبلغ قيمة الاقراض الدلاليّة الملحوظة في استراتيجيّة الشراكة للبلد للفترة المالية الممتدة بين العامَيْن 2013 و2016 600 إلى 900 مليون د.أ.** في كانون الأول/ديسمبر 2013، تمّت الموافقة على إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير مبلغ 355 مليون د.أ. لمشروع النقل. وحتى اليوم، تتألّف محفظة البنك الدولي الناشطة من خمس عمليّات استثماريّة يبلغ مجموع التزامها الصافي 588 مليون د.أ. (قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واعتمادان للمؤسّسة الدوليّة للتنمية، وهبتان صغيرتان من تمويل مبادرة الشفافيّة في مجال الصناعات الاستخراجيّة والصندوق الياباني للتنمية الاجتماعيّة).

**مؤشّرات وضع المحفظة حسب كل سنة**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة الماليّة** | **# المشاريع** | **صافي القيمة المخصصة** | **مجمل التوزيع** | **# المشاريع المعرّضة للخطر** | **% المعرّضة للخطر** | **# المشاريع الجدليّة** | **% المشاريع الجدليّة** | **المشاريع الاستباقيّة** | **#****الأنشطة** | **% المشاريع الاستباقيّة** |
| **2012** | 20 | 831.2 | 407.8 | 4 | 20 | 3 | 15 | 5 | 2 | 40 |
| **2013** | 11 | 539.7 | 245.7 | 4 | 36 | 3 | 27 | 3 | 1 | 33 |
| **2014** | 5 | 588.0 | 118.0 | 1 | 20 | 1 | 20 | 3 | 3 | 100 |
| **2015** | 5 | 588.3 | 129.2 | 3 | 60 | 1 | 20 | 2 | 2 | 100 |

38. **تحسّن أداء محفظة العراق بشكل طفيف مع إقفال غالبيّة المشاريع الجدليّة، من نسبة 29 في المئة من الالتزامات ذات حالة جدليّة في تشرين الأول/أكتوبر 2012 عند إعداد استراتيجيّة الشراكة للبلد إلى نسبة 21 في المئة في آذار/مارس 2015.** بما أنّه تمّ إعداد استراتيجية الشراكة للعراق في تشرين الأول/أكتوبر 2012، أُقفل 24 مشروعًا، 19 منها يمولّها الصندوق الاستئماني للعراق، و3 منها تمولّها المؤسسة الدوليّة للتنمية، واثنان منها يمولّها صندوق بناء الدولة والسلام. وأُقفل الصندوق الاستئماني للعراق في كانون الأول/ديسمبر 2014 (راجع الملحق 6). وبدءًا من 31 آذار/مارس 2015، صُرف مبلغ 129 مليون د.أ. من مجموع المحفظة الفاعلة الذي يبلغ 588 مليون د.أ. وتحسّنت نسبة الصرف في خلال الفترة الماليّة بين السنتَيْن 2012 و2014 ومن ثمّ انخفضت بشكل حاد في السنة الماليّة 2015: في السنة الماليّة 2012 بنسبة 17.2 في المئة؛ وفي السنة الماليّة 2013 بنسبة 22.1 في المئة؛ وفي السنة الماليّة 2014 بنسبة 31 في المئة؛ وفي السنة الماليّة 2015 بنسبة 2.3 في المئة حتى اليوم. ويعود الانخفاض في نسبة الصرف في السنة الماليّة 2015 إلى الكفاءة المتأخّرة لمشروع النقل الذي تبلغ قيمته 355 مليون د.أ. وإن وافق مجلس إدارة البنك الدولي على المشروع في كانون الأول/ديسمبر 2013، لم يوافق البرلمان العراقي عليه إلا في كانون الثاني/يناير 2015، من خلال المصادقة على ميزانيّة العراق، وهذا لم يحدث في العام 2014 بشكل استثنائي. وتوقّع البنك الدولي ارتفاعًا حادًا في المصروفات بما أن هذا المشروع بات فاعلاً اليوم، نظرًا إلى تقدّم العمل المُحرَز في إعداد وثائق تقديم العروض وإعداد عمليّة التوريد. وبالرغم من البيئة التشغيليّة غير المؤاتية في العراق والتحديات التي تُرافق عمليّة التنفيذ، مثل الأمن، والكفاءة المتأخرة، والرصد والتقييم، وإدارة المشاريع، والإجراءات الحمائيّة، وبطء الصرف، تحسّن مؤشّر الاستباقيّة في السنتَيْن الماليتَيْن 2014 و2015 (راجع مؤشّرات وضع المحفظة).

39. **في خلال فترة استراتيجيّة الشراكة للبلد، استنزف 14 مشروعًا المحفظة وراجع فريق التقييم المستقل لمجموعة البنك الدولي 11 مشروعًا منها وقيّمها.** حظيت 5 مشاريع بتصنيف غير مُرضٍ من حيث النتائج بينما صُنّفت نتائج مشاريع ستعلى أنّها مُرضية. تعكس هذه التصنيفات البيئة التشغيليّة العالية التحديات في العراق في العقد الماضي الذي شمل فترات طويلة كان خبراء البنك الدولي خلالها عاجزين عن زيارة مشاريعها بسبب مشاغل أمنيّة والتزام غير متساوٍ من جهة الحكومة نظراً لمسائل الاقتصاد السياسي والمشاغل الضاغطة التي تتخطّى المحفظة التي يدعمها البنك الدولي. تجدر الإشارة إلى أنّه، بالرغم من هذه البيئة الصعبة، تمّ تحقيق عدد كبير من نتائج المشروع ويتشاطر كل من البنك الدولي ووزارة الماليّة العراقيّة رغبة مشتركة ليكون للعراق محفظة ذات أداء جيّد. لهذه الغاية، سينظر كل من الحكومة والبنك الدولي بكل بساطة في القيود الأساسيّة التي تُعرقل أداء المشروع ويُشكّل مراجعة الاستفادة من التجارب والأداء أداةً مفيدةً لاستخلاص الدروس من تنفيذ المشاريع.

40. **جرى تأمين دعم المساعدة الفنيّة الواسع النطاق في خلال فترة استراتيجيّة الشراكة للبلد** التي شملت مشورة السياسات التي تُقدَّم إلى الحكومة العراقيّة بشأن مسائل الإدارة والسياسة الماليّة وتنظيم جولات دراسية وورش عمل، يُشارك فيها ممثلون من هيئات القطاعَيْن العام والخاص المختلفة. كما جرى تأمين المساعدة الفنيّة هذه في إطار الصندوق الاستئماني للعراق الذي تم إقفاله في 31 كانون الأول/ديسمبر، 2014. وبالرغم من هذا الدعم، كان التقدّم الفعلي في الإدارة الماليّة محدودًا.

41. **تستمر محفظة مؤسّسة التمويل الدوليّة في الصمود في ظلّ الأثر الهامشي للأزمة الجارية.** تبلغ المحفظة الملتزَم بها حوالى 223 مليون د.أ. في الوقت الحالي، وهي مركّزة بشكل كبير على التصنيع والاتصالات اللاسلكيّة، ولا قروض متعثّرة في هذه القطاعات. وبما أن القطاع المصرفي تعرّض لضغوط بسبب غياب السيولة، تعمل مؤسّسة التمويل الدوليّة بشكل وثيق مع عملائها في القطاع المالي في البلد من أجل تقييم حاجاتهم. فقد تأثّر عملاء مؤسسة التمويل الدوليّة في قطاعات أخرى، بما في ذلك الاتصالات اللاسلكيّة، والتصنيع، والخدمات بشكل هامشي حتى اليوم. وكان الأثر على المحفظة الاستشاريّة كبيرًا مع التأخير في التنفيذ، لا سيّما بالنسبة إلى المشاريع المركّزة على إدارة المخاطر، والعمليّات المصرفيّة للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة الحجم، وحوكمة الشركات.

42. **لا تزال محفظة وكالة ضمان الاستثمار المتعدّدة الأطراف حديثة جدًا لتقييمها في الوقت الحالي، إنّما تُشير دلائل مُبكرة إلى أن المشاريع المدعومة أداؤها مُرضٍ.**

43. **بيئة التنفيذ مليئة بالتحديات.** للمشاريع التي يدعمها البنك الدولي كلّها تقريبًا تأخيرات كبيرة في التنفيذ والصرف، تقتضي بالتالي تمديد تاريخ الانتهاء. ولا تزال الظروف القائمة على الأرض تُعيق حركّة المتعاقدين، والمستشارين، وفرق إدارة المشاريع والموظّفين في البنك الدولي. كما أن الظروف الأمنيّة أحبطت عزيمة المتعاقدين المحليّين والدوليّين من تقديم العروض وزادت تكاليف المشاريع بشكل ملحوظ، ممّا أدّى في بعض الحالات إلى تعليق تنفيذ الأنشطة في المناطق المتأثّرة بشكل كبير. كما تُعيق الإجراءات والقيود المفروضة على القدرات المؤسّسيّة للوزارات التنفيذيّة (مثلاً، الخطوط غير الواضحة وتفويض السلطات المحدود، والمراجعة غير الفاعلة، والموافقة، وإجراءات الرقابة) تنفيذ المشاريع بشكل أكبر، ممّا يُعيق التنفيذ ويؤخّر صنع القرار، والإبلاغ، والمتابعة. كما لطالما شكّلت إدارة العقود مشكلةً مستمرّةً في العراق. إلى ذلك، أدّى العدد المحدود للمشاريع التي تمّ إعدادها من خلال إجراءات طارئة ومستعجلة، إنّما أحيانًا وفق تصميم مُعقَّد وأهداف بالغة الطموح، إلى تأخير في تنفيذ المشاريع بما أن العمل الذي يُنجَز عادةً في خلال المرحلة الإعداديّة تمّ تأجيله إلى مرحلة التنفيذ. كما أنّ تبدّل الموظّفين من جانبي الحكومة والبنك الدولي أدّى إلى تعليق العمل في بعض الحالات. وفي ظلّ البيئة الراهنة، بات التحدّي أكبر بالنسبة إلى مؤسّسة التمويل الدوليّة لبذل جهودها الاتحاديّة من أجل تعبئة الأموال اللازمة لمشاريع بنى تحتية واسعة النطاق في العراق.

44. **بُذلت جهود مستمرّة من أجل تعزيز أداء محفظة مجموعة البنك الدولي.** يشمل ذلك إجراء المناقشات والتحديث المستمرّ وتعزيز الإشراف. كما يدعم وكيل الرصد الائتماني جهود الإشراف على المشاريع من خلال الرصد والتدقيق العمليَّيْن للتوريد والإدارة الماليّة. إلى ذلك، تمّت إعادة هيكلة المشاريع كلّها في محفظة العراق مرةً واحدةً على الأقل، لمعالجة المسائل المُدرجة أعلاه ونظرًا إلى ضرورة تمديد غالبيّة المشاريع من أجل تحقيق أهدافها. وبما أن غالبيّة المشاريع كان من المفترض أن تنتهي في نهاية العام 2014، كان التركيز على صرف المشاريع للأموال القائمة وتوفّر أنظمة رصد وتقييم من أجل تقييم التقدّم المُحرز من أجل تحقيق أهدافها التنمويّة. وفي المستقبل، سيكون البنك الدولي أكثر إنتقائيةً بالنسبة إلى المناطق الجغرافيّة لمشاريعه، وذلك حرصًا على تنفيذ أفضل وعلى تحقيق أثر أكبر. كما أشرفت مؤسّسة التمويل الدوليّة على إدارة محفظتها بشكل قوي واستباقي.

45. **مع تطوير برنامج جديد للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، تشكّل مراجعة الأداء والاستفادة من التجارب فرصةً بالنسبة إلى مجموعة البنك الدولي وحكومة العراق للتفكير في طريقة العمل مع بضعهما البعض بشكل مختلف.** وفي هذا السياق، من الأهميّة بمكان الاعتراف بأنّ العمل في بيئة هشّة حيث المخاطر مرتفعة على المستويات كافةً يقتضي نهجًا مختلفًا، يوفّق بين المرونة والالتزام القويّ. صحيح أن اللجوء إلى الإجراءات السريعة يُساهم في الحصول على الموافقة بشكل أسرع، إنّما قد يكون ذلك على حساب تصميم المشروع المعني، مع تأجيل الإجراءات العاديّة لمرحلة المشروع الإعداديّة إلى مرحلة التنفيذ. كما يحتاح تحقيق نتائج التنمية إلى الدعم والالتزام القويَيْن من جانب البنك الدولي في جميع مراحل تنفيذ المشروع. كما أنّ مراجعة الاستفادة من التجارب والأداء يُشكّل فرصةً بالنسبة إلى مؤسّسة التمويل الدوليّة للنظر في استراتيجيّتها الحاليّة في العراق من أجل: (1) تحديد العملاء والقطاعات التي قد تحتاج إلى دعم إضافي في الفترة هذه؛ و(2) بذل الجهود لتطوير الأعمال مع المستثمرين الاقليميّين الذين قد يكون لهم مصلحة في انتهاز الفرص الاستثماريّة في العراق مع التركيز على البنى التحتيّة (الكهرباء، بشكل خاص)، والتصنيع، والأعمال الزراعيّة التجاريّة، والخدمات، بالرغم من البيئة المليئة بالتحديات. ويعتمد ذلك على استثمارات مؤسّسة التمويل الدوليّة القائمة والناجحة بين بلدان الجنوب، في العراق، ممّا ساعد في جذب تدفّق الاستثمارات إلى البلد وتعزيز التكامل الاقليمي.

46. **زادت التعقيدات السياسيّة في العراق، بالإضافة إلى المسائل الأمنيّة، من مخاطر التنفيذ.** ومع بدء البنك الدولي مرحلة جديدة من الإقراض في العراق، يبقى سياق البلد هشًّا، ومعقّدًا، وغير مستقر. ومع الموافقة على المجموعة الأولى من المشاريع بدءًا من العام 2004، أثّرت البيئة التشغيليّة في العراق على أداء ونوعيّة المحفظة التي يتراوح تصنيف خطرها الإجمالي من معتدل إلى مرتفع. لكن، بالرغم من هذه التحديّات، استمرّ البنك الدولي في تقديم دعمه إلى حكومة العراق، وتطرّق إلى المسائل المختلفة، وكيّف البرنامج كما تقتضي الحاجة. كما تعلّم البنك الدولي من تجربة تأمين دعم التنفيذ في العراق في العقد الماضي. وتجدر الإشارة إلى أنّه يتعيَّن على البنك الدولي التكيّف مع حالات الهشاشة والنزاعات ذات الحدة المنخفضة إلى المرتفعة. إلى ذلك، يُمكن للبنك الدولي، من خلال التزامه، أن يلعب دورًا بنّاءً في احتواء الهشاشة، من خلال المساهمة في تأمين الخدمات والعمل من خلال مؤسّسات الدولة على تعزيز قدراتها. كما تجدر الإشارة إلى أن نتائج برنامج البنك الدوليّ وأثره ونجاحه قد لا تكون سوى هامشيّة حتى تحقيق الاستقرار والسلام المستدامَيْن. كما لا يزال من الضروري إيلاء الأهميّة اللازمة إلى كيفيّة عمل البنك الدولي والظروف التي سيعمل في ظلّها. وفي موازاة ذلك، استمرّت مؤسّسة التمويل الدولية في دعم الاستثمارات الخاصة في العراق، بحثًا عن فرصٍ لدعم القطاع الخاص المحليّ مع تعزيز اهتمام المستثمرين الاقليميّين المستعدين للمجازفة والدخول في أسواق عراقيّة هشّة. وبالرغم من البيئة التشغيليّة الصعبة، تمكّنت مؤسّسة التمويل الدوليّة من تطوير برنامجها في العراق بشكل ملحوظ والمحافظة على محفظة صحيّة وذلك بفضل العناية الواجبة القويّة تجاه الجهات الراعية، ومعرفة السوق المحلي (لا سيما منذ تحقيق الوجود الميداني في بغداد إلى جانب البنك الدولي)، وإدارة المحفظة المكثّفة.

47. **سوف توجّه الأنشطة التالية المشاريع التي يموّلها البنك الدولي في العراق على أساس التجارب والدروس المستفادة.**

*تصميم المشاريع:*

- ملكيّة النظراء الملائمة والالتزام بأهداف المشروع ونتائجه؛ المشاريع المختارة التي يمولّها البنك الدولي للإنشاء والتعمير من خطة الحكومة للتنمية ومن خطّ المشاريع الرأسماليّة لوزارة التخطيط (الموجّهة على أساس الطلب).

- الابقاء على تصميم المشروع بسيطًا ومرنًا.

- تفادي التأخير المربوط بحالات الفاعليّة. عند الاقتضاء، يُمكن للفرق تطبيق حالات الصرف المرتبطة بمكوّنات مُحدّدة من المشروع، تسمح بأقصى درجة من المرونة في تنفيذ المشاريع.

- الجهوزيّة في التنفيذ، والحرص على أن تكون الاختصاصات والتصميمات التقنيّة للمساعدة الفنيّة جاهزة وعند الاقتضاء، وإعداد/إطلاق عمليّات توريد قبل الحصول على موافقة مجموعة البنك الدولي.

- تصميم آليّة الابلاغ والتزام المواطنين ودعمها، من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي قد تُساهم في تحديد الاختلالات في التنفيذ؛ سيندرج ذلك في اختصاصات وكيل الرصد الطرف الثالث.

- الحرص على توفّر الدعم الوثيق من فرق البنك الدولي إلى النظراء في خلال المرحلة الإعداديّة. تنظيم زيارات مشتركة لفرق البنك الدولي والنظراء العراقيّين لمواقع المشروع حرصًا على تحقيق فهمٍ كامل للشروط الحمائيّة والفنيّة.

-اختيار جهات راعية قويّة من القطاع الخاص تتمتَّع بسجل موثوق و/أو تعزيز الاستثمارات من مستثمرين إقليميّين ذوي خبرة ومستعدين للمجازفة.

*التنفيذ:*

- ممارسة الرصد الوثيق والتحديد السريع للعراقيل والحلول. إجراء مراجعة للمحفظة بشكل دوري مع الحكومة لمعالجة مسائل التنفيذ بشكل سريع.

- توفير الدعم القوي إلى نظراء في مجال تنفيذ المشروع.

- استكمال القدرات المؤسّسيّة من خلال خبرات مستشارين، مثلاً لإدارة العقود/المشاريع.

- تعبئة المساعدة الفنيّة للمؤسّسات العراقيّة في إدارة العقود/المشاريع في مرحلة مبكرة في التنفيذ.

-ممارسة الرصد الوثيق لآليّة التزام المواطنين كجزء من الإشراف على العقد.

-تقبّل أن العمل في دول هشّة يقتضي نهجًا مختلفًا للتنفيذ حيث تكون المخاطر أعلى ممّا هي عليه في بيئات أخرى.

-لقد عمل الرصد الائتماني بشكل جيّد. المضي قدمًا في تعديل نطاق العمل ليشكل الاجراءات الحمائيّة، وتوفّر الأصول ونوعيّتها، واسترداد المعلومات من المواطنين حول مخرجات المشاريع ومحصلتها.

- دعم إعداد المشاريع والإشراف عليها ورصدها لعملاء القطاع الخاص.

**الإطار 1: ما الذي سنقوم به بشكل مختلف؟**

مع إقفال الصندوق الاستئماني للعراق والمشاريع التي تموّلها المؤسسة الدوليّة للتنمية، تمّ التوصّل إلى عدّة دروس وتمّ استخدامها أصلاً في إعداد القرض الاسثماري الأول للبنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى العراق (مثلاً، مشروع النقل).

* *لاختيار المشاريع*: الانتقال من نموذج موجّه نحو العرض، يتمّ اتّباعه أصلاً في إطار عمليّات الصندوق الاستئماني للعراق، إلى نموذج موجّه نحو الطلب، يعتمد بشكل أكبر على أولويّات الحكومة وحاجاتها كما تمّ تحديدها في خطّة الحكومة للتنمية. ضمان ملكيّة فنيّة وسياسيّة قويّة قبل المضي قدمًا بعمليّات جديدة ضمن شروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وفي موازاة ذلك، على الانتقال إلى خدمات استشاريّة قابلة لإعادة السداد بدءًا بإقليم كردستان الحرص على ضمان أهميّة أكبر وترابط أوثق مع أولويّات الحكومة. المشاركة في مجالات أقلّ حيث الحاجات هي الأكثر إلحاحًا وحيث يكون لمجموعة البنك الدولي الأثر والقيمة الأكثر مقارنةً. دعم الأنشطة التي سيتمّ اختيارها من خطة الحكومة للتنمية ومن خط وزارة التخطيط للمشاريع الرأسماليّة. اختيار المشاريع التي ستُساهم في إعادة بناء مؤسّسات الدولة، بشكل خاص في المجالات حيث التهديدات الأمنيّة قد تقلّصت وعدم صمود البلد في وجه الصدمات الاقتصاديّة. دعم العمليّات العابرة للحدود ذات أثر إقليمي. دعم تطوير القطاع الخاص في العراق، من خلال مؤسّسة التمويل الدوليّة، بما في ذلك إقليم كردستان والمحافظات الجنوبيّة في قطاعات الطاقة الأصليّة، والأنشطة الزراعيّة التجاريّة، واللوجيستيّة. دعم تنوّع الاقتصاد من أجل خلق الوظائف مع التركيز على دعم لاعبي القطاع الخاص المحلي وتشجيع المستثمرين الاقليميّين/الدوليّين على الدخول إلى القطاعات حيث الأثر مرتفع.
* *لتصميم المشاريع*: التركيز على جهوزيّة التنفيذ (مثلاً، التوريد المُسبَق) لكي تبدأ المشاريع بشكل سريع. التركيز بشكل أكبر على النتائج وعلى الرصد والتقييم.
* مأسسة المشاريع التي يموّلها البنك الدوليّ ضمن أنظمة الحكومة. تُشكّل هذه المشاريع جزءًا من المشاريع الرأسماليّة المتفَّق عليها مع الوزارات القطاعيّة ووزارة التخطيط والتي تحظى بموافقة وزارة الماليّة.
* العمل مع الحكومة على تسريع الفاعليّة، بما في ذلك بناء علاقات أقوى مع لجنة الميزانيّة في البرلمان.
* نشر بنى مجموعة البنك الدولي الجديدة للممارسات العالميّة والبنى المشتركة بين البنك الدولي ومؤسّسة التمويل الدوليّة ووكالة ضمان الاستثمار المتعدّدة الأطراف لاستثمار خبرات البنك الدولي القطاعيّة في رفع التحديات التنمويّة في العراق. ستُسافر فرق المشاريع والمدارء في القطاعات ذات الصلة إلى العراق لتعزيز الحوار ورسم خارطة الطريق.
1. **المرونة والتأقلم مع إطار الشراكة**

48. **طرأ عدد من التغيرات منذ عرض استراتيجيّة الشراكة للبلد، ممّا يضمن بعض التكييفات مع ركائز استراتيجية الشراكة للفترة المتبقية لهذه الاستراتيجيّة.** ومن أهمّ هذه التغييرات: (1) تدهور حاد للوضع الأمني في بعض المناطق في العراق التي سيطر عليها تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام؛ (2) وتراجع حاد لأسعار النفط، ممّا أثّر بشكل ملحوظ على ميزانيّات العراق الماليّة؛ (3) ومن الناحية الايجابيّة، تشكيل حكومة جديدة مع أجندة تنمية وإصلاح واضحة، بالإضافة إلى فهم أهميّة السياسات الدامجة لاستقرار البلد. ومن جانب البنك الدوليّ، أُغلق الصندوق الاستئماني للعراق واستُخدمت مخصّصات المؤسسة الدوليّة للتنمية الاستثنائيّة (الإقراض المُيسَّر) بشكل شبه كامل، مع مشروعَيْن اثنيْن متبقيَّيْن فقط سينتهيان في غضون الأشهر السبعة المقبلة.

49. **ردًّا على الظروف المتغيّرة ومن أجل مكافحة العنف، والتطرّف، وانعدام الاستقرار، سيتحوّل هدف إطار الشراكة للبلد من التركيز على الأهداف المتوسّطة الأجل لتحسين الحوكمة وتنويع الاقتصاد لخلق الوظائف إلى التركيز على الأمد الأقرب على تحسين تأمين الخدمات، لا سيّما في هذه المناطق المتأثّرة بتنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام، ومعالجة أزمة البلد الماليّة الناشئة.** عرضت حكومة العراق في خطاب قبول رئيس الوزراء أمام البرلمان خطط الإصلاح الخاصة بها من أجل حكومة أكثر شفافيّةً تؤمّن خدماتٍ أفضل إلى الرأي العام. وفي الوقت نفسه، يتمّ التركيز بشكل أساسي على تحقيق الاستقرار في هذه المناطق التي تمّ تحريرها من قبضة تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام والمحافظة على الاستقرار بشكل عام في البلد. بالنسبة إلى الفترة المتبقية من استراتيجيّة الشراكة للبلد وردًا على التغيّرات، ستركّز الشراكة على:

(1) تأمين الخدمات العامة الأساسيّة، لا سيّما في المناطق حيث تراجعت التهديدات الأمنيّة فيها، وتقليص الفقر، وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسّسات الحكوميّة و(2) المساهمة في إدارة الوضع المالي الحرج للبلد وفي زيادة الفرص أمام المستثمرين من القطاع الخاص. وقد أعربت الحكومة الجديدة، التي تمّ تشكيلها منذ أيلول/سبتمبر 2014، عن اهتمامها الكبير في دعم مجموعة البنك الدولي على المستويَيْن المالي والاستشاري لمساعدتها على رفع هذه التحديات.

50. **يتداخل مع هذَيْن الهدفَيْن موضوع متقاطع يركّز على الحوكمة كجزء لا يتجزّأ من الالتزام،** ممّا يعني تحديد السبل من أجل تعزيز الشفافيّة والكفاءة للأنظمة والمؤسّسات العامة. سيتمّ التطرّق إلى هذا الموضوع المتقاطع من خلال دعم أجندة إدارة الماليّة العامة ومن خلال المكوّنات في العمليّات الجديدة كلّها التي ستركّز بشكل خاص على تعزيز الحوكمة.

51. **سيُشارك البنك الدولي مع الحكومة في الردّ على التحديات الناشئة الناتجة عن انعدام الاستقرار والعنف اللذَيْن يتربّصان بالبلد.** وبشكل خاص، سينظر البنك الدولي في الخيارات المتوفّرة لمساعدة حكومة العراق في إعادة بناء المناطق التي تحرّرت من تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام من خلال إجراء تقييمات للحاجات الاقتصاديّة والاجتماعيّة وإعادة تأمين الخدمات إلى المواطنيّين. كما سيُساهم تأمين الخدمات الحكوميّة إلى المناطق التي تحرّرت من قبضة تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام في تعزيز حسّ الدمج لدى هؤلاء الناس، وتعزيز شرعيّة الدولة، ومساعدة الناس على استعادة حياة طبيعيّة، ممّا يتماشى مع الركيزة الاستراتيجيّة الأولى لمراجعة الاستفادة من الأداء والتجارب. في هذا السياق، يُعطي العمل الأخير للبنك الدولي على الفقر الأدلّة الضروريّة لدعم السياسات التي تُعزّز دمج المجموعات المهمّشة.

52. **كما سيدعم البنك الدولي العراق للمحافظة على إطار ماكرو اقتصادي سليم، ممّا يُشكّل شرطًا مُسبقًا لأجندة إصلاحيّة فاعلة وعنصرًا ضروريًّا للمحافظة على الاستقرار في البلد.** في خضم الأزمة الماليّة، اختصرت الميزانيّة على تمويل أربعة عناصر أساسيّة فقط: القوى العاملة المدنيّة في القطاع العام، والقوات الأمنيّة، وأموال الدعم، والتسديدات إلى شركات النفط الدوليّة بموجب عقود خدمة فنيّة. وفي خلال النصف الأول من العام 2015، لم يتمّ تحقيق هذه الواجبات سوى بشكل جزئي بينما تموّل المصارف التي تملكها الحكومة قطاع المؤسسات التي تملكها الدولة. في الواقع، لا تشجّع هذه البيئة تطوّر القطاع الخاص أو تطوّر قطاع خاص ومالي أكثر تنوّعًا. وفي حال عدم التطرّق إلى هذه المشكلة، سينتقل الإنفاق العام بشكل مفاجئ من الميزانيّة الجارية ذات الاستخدام المُقنَّن للنقد إلى أزمة ماليّة حيث لا يُمكن تحقيق الواجبات الأساسيّة وتتراجع الثقة في النظام المصرفي وسعر الصرف بشكل كبير. كما قد تُسبّب الأزمة الاقتصاديّة عدم رضا متزايد وتدهور الوضع السياسي الذي هو أصلاً صعب، ممّا يزيد من تأثر البلد وعرضته للنزاعات. في الوقت نفسه، يُشكّل سعر النفط المنخفض حاليًّا فرصةً لتقليص أموال الدعم، بما أنّ الأثر على أسعار السوق سيكون محدودًا. وفي موازاة ذلك، لا شكّ في أن التقدّم بشأن إصلاحات المؤسّسات التي تملكها الدولة سيُساهم في تحقيق التوازن المالي. وسوف ينظر البنك الدولي في احتمال إطلاق عمليّة قائمة على السياسات من أجل دعم الاستقرار الماكرو اقتصادي والمساهمة في تفادي تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصاي في البلد بشكل أكبر.

53. **من أجل تكييف التحوّل نحو سدّ الحاجات الطارئة للبلد، من حيث تأمين الخدمات في الحالات الطارئة والدعم المالي، سيُعاد النظر في الخطط الآيلة إلى دعم المشاريع الاستثماريّة التقليديّة (في مجالات الريّ، وإمدادات المياه، وإدارة الماليّة العامة) وربّما تأجيلها إلى السنة الماليّة 2017 أو ما بعد.** كما قد يحتاج البنك الدولي إلى زيادة محفظة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بشكل يتخطّى برنامج استراتيجية الشراكة للبلد المُخطَّط له أصلاً. ونظرت استراتيجيّة الشراكة للبلد في إقراض البنك الدولي للإنشاء والإعمار الذي تتراوح قيمته بين 600 و900 مليون د.أ. في خلال الفترة الماليّة بين العامَيْن 2013 و2016 وتمّ تخصيص 355 مليون د.أ. حتى اليوم لمشروع النقل. إلى ذلك، أدرجت الحكومة في قانون ميزانيّتها للعام 2015 بندًا يسمح باقتراض حتى ملياري د.أ. من البنك الدولي، ما يعكس اهتمامًا متجدّدًا في إقامة شراكة مع البنك الدولي للإنشاء والإعمار واستعدادًا جديدًا في السعي إلى الحصول على تمويل منه. والنقاشات جارية مع الحكومة وتُرسل فرق البنك الدولي حاليًّا إلى العراق، من أجل تحديد عناصر مشروع تأمين الخدمات الطارئة والالتزام بالاقراض المُحتمل القائم على السياسات. وبحسب نتيجة هذه القرارات والنقاشات في ما يخصّ تسلسل مشاريع الاستثمار في البنى التحتية لخطوط الأنابيب، قد تبرز الحاجة إلى مرونة تصاعديّة في مغلّف الاقراض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

54. **تنوي مؤسّسة التمويل الماليّة ووكالة ضمان الاسثمار المتعدّدة الأطراف استكمال برنامج البنك الدولي والبحث عن فرص من أجل توسيع نطاق التزامهما في العراق.** مع افتراض غياب أي تدهور إضافي في البيئة التشغيليّة، تهدف مؤسّسة التمويل الدوليّة إلى تعزيز برنامجها الاستثماري (مع احتمال أن يتراوح متوسط الالتزامات الاستثماريّة السنويّة بين 150 و300 مليون د.أ.) والتركيز بشكل أكبر على قطاعات استراتيجيّة، مثل البنى التحتيّة، وخاصة الطاقة، والتصنيع، والأعمال الزراعيّة التجاريّة، والخدمات الماليّة لمساعدة الاقتصاد على التنوّع بعيدًا عن قطاع النفط ودعم خلق فرص العمل. كما أن تعبئة التمويل من المستثمرين الاقليميّين والمؤسّسات الماليّة الدوليّة الأخرى ستبقى دائمًا موضع تركيز من أجل دعم الاستثمارات بين بلدان الجنوب، كما كانت الحالة في الماضي. وستستمرّ مؤسّسة التمويل الدوليّة في تأمين الدعم الاستشاري في مجالات البنى التحتيّة الماليّة، وبناء قدرات المصارف الخاصة، وحوكمة الشركات، وصفقات الشراكة بين القطاعَيْن الخاص والعام. إلى ذلك، تواصل وكالة ضمان الاستثمار المتعدّدة الأطراف نشاطها في العراق وتنظر في إطلاق شراكة مع مؤسسة التمويل الدوليّة في مشروع طاقة أساسيّة. كما أعرب مستثمرون عديدون عن اهتمامهم في خدمات الوكالة في البلد.

55. **سيدعم البرنامج الاستشاري والتحليلي لمجموعة البنك الدولي حكومة العراق في تصميم السياسات القطاعيّة والاقتصاديّة، وعرضها، وتنفيذها.** لم يقِس تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأزمتي سوريا وتنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام بالنسبة إلى حكومة إقليم كردستان في أواخر العام 2014 كلفة اللاجئين والمهجّرين داخليًّا على المجتمعات المُضيفة فحسب، إنّما طوّر خوارط طريق إصلاحات تحليليّة تكميليّة في قطاعات، مثل البنى التحتيّة، والطاقة، والمياه، والزراعة، والتنمية الاجتماعيّة. كما سيتمّ استكمال أعمال تحليليّة أخرى، مثل مراجعة الانفاق العام لقطاعات أساسيّة من أجل فهم أفضل للانعكاسات الاقتصاديّة للإنفاق المتزايد من قبل الحكومة. ومن التحوّلات البارزة، أن تُشكّل الخدمات الاستشاريّة مقابل بدل خيارًا للحكومة العراقيّة بحثًا عن دعم البنك الدولي في مجالات الاصلاح. كما سيبذل البنك الدولي جهودًا واعيةً لضمان نشر التصنيف الثلاثي AAA على نطاق البلد وفي الوقت المناسب من خلال انتهاز فرص تحفيز النقاش وحوار السياسات وإغنائهما وإثارة مسائل تنموية أساسيّة أخرى. إلى ذلك، ستستمر مؤسّسة التمويل الدولية في تأمين الدعم الاستشاري في مجالات البنى التحتيّة الماليّة، وبناء قدرات القطاع المصرفي/المؤسسات الصغرى، والصغيرة، والمتوسّطة الحجم، وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى دعم الحكومة من أجل تطوير الشراكات بين القطاعَيْن الخاص والعام بالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

56. **طلبت حكومة العراق إعداد مراجعة للاقتصاد الكلي من أجل تقدير معدّلات الفقر للعام 2014 يقوم به البنك الدولي.** في موازاة ذلك، سيتمّ تحليل بيانات مسح من العام 2014 ومسح جديد للمشردين داخليًّا من أجل إثراء سياسات الحكومة والبرامج التي تموّلها الجهات المانحة.

57. **سيتمّ توجيه برنامج مجموعة البنك الدولي نحو تعزيز الشراكات من خلال التمويل المشترك والمتوازي ومشاطرة المعرفة ومع جهات مانحة أخرى.** طوّر البنك الدولي مخطط تمويل موزايًا مع البنك الاسلامي للتنمية في إطار مشروع النقل. ولطالما كانت البعثات الإعداديّة المشتركة ولا تزال أساسيّةً لضمان دعم متناسق ومكمّل لمؤسسات قطاع النقل في العراق.

58. **كما هو ملحوظ أعلاه، يتمحور المنطق لتمديد فترة استراتيجية الشراكة للبلد لعام واحد حول ثلاثة محاور:** (1) الظروف المتغيّرة بشكل جذري، وصدمة أسعار النفط، وأزمة تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام، ذلك في موازاة تشكيل حكومة جديدة مع خطة تنموية جديدة تتطلّع إلى التزام أقوى من جانب مجموعة البنك الدولي بالمساهمة في تحقيق تقدّم على أجندة الاصلاح وتمويله بشكل جزئي؛ (2) تبديل شروط التمويل من مخصّصات الصندوق الاستئماني للعراق والمؤسسة الدوليّة للتنمية إلى برنامج يموّله البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ و(3) الحاجة إلى منح المزيد من الوقت والمساحة إلى تشخيص البلد المنهجي الأول في العراق، الذي من المُرتقَب أن يبدأ في السنة الماليّة 2016 والذي سيشكّل، إلى جانب مراجعة الاستفادة من مراجعة الأداء والاستفادة من التجارب، الأساس لإطار الشراكة المقبل للبلد.

1. **المخاطر بالنسبة إلى برنامج إطار شراكة البلد**

59. **بشكل عام، تبقى المخاطر المُقيَّمة في استراتيجيّة الشراكة للبلد قائمة.** لكن، أدّت الهشاشة السياسيّة، والسياق الاقليمي للأزمة، وتراجع أسعار النفط، وتدهور الوضع الأمني في بعض المناطق من البلد على مدى العام الماضي إلى ارتفاع مستويات الخطر في العراق.

60. **من المُحتمل أن تستمرّ المخاطر السياسيّة في المستقبل القريب.** لا بدّ من الاعتراف بالديناميكيّة المعقّدة التي تُميّز النسيج الاجتماعي والوضع السياسي في العراق، بالإضافة إلى وقع الجيوسياسة الاقليميّة على الديناميكيّة الداخليّة ودورها في أداء البلد. ستستمر مجموعة البنك الدولي بالالتزام بتأنٍّ، إنطلاقًا من دورها كمحاور موثوق، مع القطاعَيْن العام والخاص. كما ستوسّع نطاق التزامها لتشمل مجموعة من الجهات المعنيّة (بما في ذلك البرلمان، والمجتمع المدني، والأكاديميّين) حول عمليّات المبادلة القائمة في خيارات السياسية الأساسيّة القائمة.

61. **سيستمر العراق في مواجهة مخاطر ماكرو اقتصاديّة وصدمات خارجيّة، مثل انخفاض أسعار النفط،** ممّا يتطلّب تعزيزًا أكبر لأنظمة شبكات الأمان الاجتماعي لحماية المستضعفين.

62. **يبقى الوضع الأمني هشًا.** ستستمرّ مجموعة البنك الدولي في تعزيز تقييم الأمن وإدارتها للبرامج لضمان ترتيبات التنفيذ المرنة التي تأخذ بعين الاعتبار القيود المفروضة على النفاذ وتتكيّف بسرعة مع الظروف المتغيّرة على الأرض. وسيتمّ تأمين الرصد من طرف ثالث في المناطق التي يُعتبر وصول فرق البنك الدولي إليها محدودًا، ممّا من شأنه أن يُعزّز الاشراف على العمليّات التي يموّلها البنك الدولي والحد من خطر الفساد المرتبط بالقيود المفروضة على الإشراف. كما ستواصل المخاطر المُحدّدة في ردع المستثمرين من العمل في العراق، وإن كانت قدرة مؤسسة التمويل الدوليّة على تطوير محفظتها بشكل كبير في خلال فترة وجيزة من الوقت تُشير إلى قدرة قويّة على جذب المستثمرين وممثلي القطاع الخاص إلى العراق.

63. **لا تزال مجموعة البنك الدولي المقيمة في السفارة البريطانيّة والترتيبات الأمنيّة الحاليّة التي يؤمّنها طرف ثالث تُشكّل معوّقات.** قد تؤثّر القيود المفروضة على التنقّل في بغداد وزيارة الوزارات الحكوميّة ومواقع المشاريع بسبب المخاطر الأمنيّة على وتيرة إعداد العمليّات التي تمولّها مجموعة البنك الدولي وتنفيذها. وستُشجّع مجموعة البنك الدولي عقد اجتماعات في أماكن آمنة ضمن المنطقة الدوليّة واستخدام منشآت عقد الاجتماعات عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية.

64. **أعاقت تحديات التنفيذ، لا سيّما الصرف البطيئ، والقيود الأمنيّة، والقدرات الفنيّة، أداء المحفظة.** سيحدّ البنك الدولي من هذه المخاطر من خلال التنبّه بشكل أكبر إلى واقعيّة إطار النتائج والرصد والتقييم وإجراء التعديلات حسب الحاجة. وستستمرّ مؤسسة التمويل الدوليّة في إدارة محفظتها الاستباقيّة من خلال دعم فرق المحفظة الاقليميّة. إلى ذلك، سيؤمّن قادة البرامج الثلاثة في مكتب البنك الدولي في بيروت في الوقت الحالي الرابط بين العراق وموظّفي القطاعات المختلفة لتقريب حلول مجموعة البنك الدولي من العراق.

**أداة تصنيف مخاطر العمليّات المنهجيّة**

**مراجعة الاستفادة من التجارب والأداء في العراق**

|  |  |
| --- | --- |
| فئات المخاطر | التصنيف  |
| 1. الحياة السياسيّة والحوكمة
 | H / عالية درجة |
| 1. المخاطر الماكرو اقتصاديّة
 | H / عالية درجة |
| 1. السياسيات والاستراتيجيّات القطاعيّة
 | S درجة ملحوظة / |
| 1. التصميم الفني للمشروع أو البرنامج
 | S درجة ملحوظة/ |
| 1. القدرات المؤسسيّة للتنفيذ والاستدامة
 | H / عالية درجة |
| 1. المخاطر الائتمانيّة
 | H / عالية درجة |
| 1. البيئة والمخاطر الاجتماعيّة
 | H / عالية درجة |
| 1. الجهات المعنيّة
 | H / عالية درجة |
| 1. المخاطر الأخرى (*مخاطر المشرّدين داخليًّا بسبب أزمة تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام وانعكاسات النزاع السوري*)
 | درجة ملحوظة/S  |
| **مجموع المخاطر** | درجة عالية |

الملحق 1: إطار نتائج استراتيجية شراكة البلد الجديدة (2013-2017)

الملحق 2: إطار نتائج استراتيجية شراكة البلد الأصليّة والتقدّم المُحرَز حتى اليوم

الملحق 3: برنامج البنك الدولي الجديد للفترة الممتدة بين السنتَيْن الماليّتَيْن 2013 و2017

الملحق 4: برنامج البنك الدولي الأصلي للفترة الممتدة بين السنتَيْن الماليّتَيْن 2013 و2016

الملحق 5: لمحة عامة عن الوضع الماكرو اقتصادي في العراق

الملحق 6: المشاريع التي انتهت في خلال فترة استراتيجيّة الشركة للبلد

الملحق 7: مؤشّرات مختارة لإدارة وأداء محفظة البنك الدولي

الملحق 8: المنح ومحفظة العمليّان بالنسبة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير

الملحق 9: بيان المحفظة غير المُسدّدة والملتزم بها لمؤسّسة التمويل الدوليّة

الملحق 10: بيان دور وكالة ضمان الاستثمار المتعدّدة الأطراف